# صحفية غربية تنعى حرية التعبير بمصر

الخميس 12 يونيو 2014 12:06 م

نافذة مصر - صحافة

نعت الكاتبة الصحفية كريستينا بيتري حرية التعبير في مصر، مشيرة إلى كلمات باسم يوسف التي سخرت من الأوضاع التي وصلت إليها حرية التعبير بمصر، ولخصها بقوله: "نحن نعيش في أزهى عصور الديمقراطية، وأقطع لسان أي شخص يقول غير ذلك" وجاء ذلك بعد أن تم إلغاء برنامجه الساخر؛ في خطوة تمثل ضربة جديدة للتحول الديمقراطي في مصر.

وأضافت بيتري في مقالتها المنشورة في "ميدل إيست مونيتور" أن الحكومة المصرية صعّدت من رقابتها على موقعي فيسبوك وتويتر وفقا للجنرال هاني عبد اللطيف، واعتقلت **70** عضوا في جماعة الإخوان المسلمين بسبب آراء نشروها على الإنترنت.

ونوهنت إلى أن الحكومة تراقب عن كثب بعض النشاطات الإلكترونية مثل الهاشتاج الرائج #انتخبو_العرص، والذي يسخر من الرئيس الجديد عبد الفتاح السيسي. حيث قال عبد اللطيف في بيان له: "نحن نراقب من يقومون بازدراء الأديان ويشاركون في أعمال إرهابية ويهينون الشخصيات العامة."

وفي التفاصيل قالت بيتري إنّ القرار قد جاء بعدما أعلن باسم يوسف عن انتهاء برنامجه الذي كان يذاع منذ عام **2011** وأصبح رمزا لحرية التعبير في مصر بعد الثورة. وقال يوسف في هذا الصدد: "نحن نعتبر إنهاء البرنامج رسالة أقوى من استمراره." وأضاف: "الرسالة وصلت."

وشددت على أنّ البرنامج الساخر لم يتطرق بعد إلى السخرية من السيسي بشكل مباشر، ولكنه تناول مواضيع أخرى مثل النظر إلى السيسي كأنه إله.

واستدركت بالقول "ولكن على أي حال أظهر السيسي سياسته في أول حوار تلفزيوني له حين أعلن صراحة أن إهانة الرئيس سوف تظل مجرمة؛ وفقا للقانون وأن هذه القوانين سوف يتم تنفيذها. وقد تم وقف البرنامج أثناء الانتخابات كي لا يوثر على الناخبين".

ونسبت للمحلل السياسي عمرو علي قوله إن إلغاء البرنامج لن يكون نهاية عصر السخرية السياسية في مصر: "النظام أطلق النار على نفسه بإلغائه البرنامج لأن الهجاء السياسي متجذر في المجتمع المصري والثورة المصرية." وقد أخبر باسم يوسف المحلل عمرو علي أن البرنامج سيتم إيقافه قبل شهر من القرار، موضحا أن يوسف تعرض لضغوط من المؤسسة، وأن الكثيرين محبطون من قرار الإيقاف.

وعلقت بيتري على قرار الحكومة بزيادة الرقابة على الإنترنت بأنّه "لا يعترض عليه الجميع، فهناك الكثيرون من مؤيدي السيسي يرحبون بالقانون ويعتبرونه ضروريا لدفع الدولة إلى الأمام ولضمان الأمن والاستقرار".

وأبدت خشيتها من أنّ "القانون بات تطورا مقلقا في مجال حرية التعبير في مصر. فقد تزايدت خطورة العمل كصحفي في مصر، واعتقلت حكومة العسكر العديد من الصحفيين منذ عزل مرسي في يوليو **2013**، أشهرهم صحفيي الجزيرة المتهمين بالإرهاب بسبب تواصلهم مع جماعة الإخوان. وبالرغم من الاهتمام الإعلامي بصحفيي الجزيرة المعتقلين؛ إلا أنهم يمثلون نسبة بسيطة من عدد الصحفيين المصريين المعتقلين حاليا".

وأضافت بأن "التطورات الحادثة في مصر تلقي الضوء على ظاهرة دولية مقلقة وهي استخدام قوانين مكافحة الإرهاب لقمع حرية التعبير والمعارضة السياسية. حيث تشير لجنة حماية الصحفيين الدولية أن أكثر من نصف الصحفيين المعتقلين في مصر والذين يبلغ عددهم حوالي **232** صحفي قد تم حبسهم بتهم مكافحة الإرهاب. وقد صنفت نفس المنظمة مصر كثالث أخطر دولة بالنسبة للصحفيين بعد

سوريا والعراق كما تقع مصر في المرتبة رقم **159** من **180** دولة في مجال حرية الصحافة وفقا لمنظمة صحفيين بلا حدود".

وحذرت من أنّه "قد يتضرر عدد كبير من مستخدمي موقع تويتر في مصر من قانون الإنترنت الجديد ولكن من الصعب معرفة ما سيتم تفسيره على أنه محتوى مسيء".

وأشارت إلى قول المحلل السياسي هولي داجرس الذي يستخدم موقع تويتر بكثافة: "هناك حدود لا يمكن تخطيها الآن، وأنا شخصيا سوف أحاول الالتزام بها بدون أعرف ما هي على وجه التحديد، وهذا يعني عدم إهانة الحكومة المصرية والجيش أما أي شيء آخر فسيكون مقبولا" وفي نفس الوقت يقول داجرس أن الأوضاع السياسية في مصر تتغير بشكل متسارع ويمكن أن تتغير قواعد اللعبة بين ليلة وضحاها، وأن مصر "ستظل تفاجئنا دائما".

وخلصت الكاتبة إلى القول إن "أهم شيء هو أن التضييق على حرية التعبير يعني أن الوضع سيكون قمعيا قبل أن تتحسن الأجواء، فهناك دائما ضوء في نهاية النفق، وسنرى ما يأتي به المستقبل"